

تطور القطاع السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي

خلال الفترة (2005 – 2021)

The Development of the Tourism Sector in Algeria and its Impact on Economic Growth During The Period (2005-2021)

شيروف فضيلة¹، بوباح عالية²¹ شيروف فضيلة، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، fadila.chirouf@univ-oeb.dz² بوباح عالية، قسم العلوم التجارية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، alia.bobah@univ-constantine2.dz

الملخص: قامت هذه الدراسة بتحليل وصفي لتطور القطاع السياحي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر مع دراسة واقع وأفاق تطورها، بالإضافة إلى قياس أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 2005 إلى 2021. وقد توصلت النتائج إلى وجود تأثير طفيف للقطاع السياحي (عدد الوافدين والإيرادات السياحية) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. هذا ما يؤكد على ضعف الأداء التنموي للقطاع السياحي في البلاد، مما يستدعي تحسين استراتيجيات التنمية السياحية وزيادة الاهتمام به. وتقرح الدراسة ضرورة إتمام المخططات التوجيهية لتطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز تمويل المشاريع السياحية لتحسين الأداء الاقتصادي للقطاع في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي؛ النمو الاقتصادي؛ عدد الوافدين السياحيين؛ الإيرادات السياحية؛ الجزائر.

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 07 مارس 2024

القبول: 23 ماي 2024

النشر: 30 جوان 2024

المؤلف المراسل

بوباح عالية

alia.bobah@univ-constantine2.dz

حقوق النشر © 2024، المركز الجامعي

عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة

ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص CC

BY-NC-ND

الاقتباس المقترح

شيروف، ف. بوباح، ع. (2024). تطور

القطاع السياحي في الجزائر وأثره على

النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 –

2021)، مجلة اقتصاد المال والأعمال،

المجلد 8، العدد 2، ص ص 241-259.

DOI : 10.58205/fber.v8i2.1844

Abstract: This study carried out a descriptive analysis of the development of the tourism sector and the rate of economic growth in Algeria, while studying the reality and prospects of their development, in addition to measuring the impact of the tourism sector on economic growth in Algeria during the period from 2005 to 2021. The results conclude that there is a slight impact of the tourism sector (number of arrivals and tourism income) on economic growth in Algeria during the period studied. This confirms the poor development performance of the country's tourism sector, which calls for improving tourism development strategies and paying increased attention to it. The study suggests the need to complete the guidelines for the development of tourism infrastructure and improve the financing of tourism projects in order to improve the economic performance of the sector in Algeria.

Keywords: Tourism sector, Economic growth Arrivals, Tourism Revenues, Algeria.

م إ م أ

241

1. مقدمة

تعتبر السياحة قطاعاً اقتصادياً مهماً وأساسياً، فهي تمثل عنصراً محركاً في العديد من الدول ومصدراً للنمو والتطور الاقتصادي، وتساعد على خلق فرص العمل، وتدر الدخل على الدول، وتحسن ميزان المدفوعات، كما أنها تفتح أفاقاً لنمو الخدمات والصناعات الأخرى المتعلقة بها، هذا ما جعل معظم الدول تعتبرها مصدراً أساسياً لدخلها. لهذا سنقوم بدراسة تأثير صناعة السياحة على التنمية الاقتصادية للجزائر.

1.1. الإشكالية

ما هو أثر القطاع السياحي من خلال عدد الوافدين والإيرادات السياحية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2021؟

وانطلاقاً من السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية.

ما هو واقع تطور القطاع السياحي في الجزائر خلال 2005-2021؟

ما هو واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال 2005-2021؟

ما مدى مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2.1 الفرضيات

تسند هذه الدراسة الى ثلاث فرضيات أساسية تكمن فيما يلي:

نمو وتطور القطاع السياحي في الجزائر ضعيف، وهذا راجع لعجز إستراتيجية التنمية السياحية المعتمدة، وتطور القطاع السياحي مرهون باهتمام الدولة بهذا القطاع.

إن تطور معدل النمو في الجزائر مرتبط ارتباطاً شديداً على قطاع الإيرادات النفطية، وهذا ما يستدعي أداء أقوى للدولة للنمو خارج المحروقات.

يساهم القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل محدود جداً، بسبب عدم وجود صناعة سياحية فعلية ومتطورة.

3.1 أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع قطاع السياحة في الجزائر، والتعرف على مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وإلى أي مدى يلعب هذا الأخير في تحسين النمو الاقتصادي.

4.1 أهمية الدراسة

توفر للقارئ والباحث دراسة علمية وتشخيصية لسياسات واستراتيجيات تطوير قطاع السياحة في الجزائر وأفاقه الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى الزيادة المتزامنة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

5.1 المنهج المستخدم

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة؛ اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي والذي يتناسب مع هذا الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على برنامج "Eviews" لقياس أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الإطار النظري للسياحة

تعد السياحة القطاع الأكثر أهمية في التجارة الدولية، حيث تعتبر قطاعا ذو أهمية كبيرة للدخل الوطني وميزان المدفوعات ومصدر للعملة القوية، وتوفير الفرص للقوى العاملة، وتحقيق برنامج للتنمية الاقتصادية، لهذا نحتاج تحديد مفهوم لها وأهم مؤشرات الاقتصادية.

1.2. مفهوم السياحة

لقد ركّز (Zu Sehartlenhofen) في تعريفه للسياحة على الجانب الاقتصادي، حيث عرفها على أنها: كل العمليات المتداخلة المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة معينة أو دولة معينة. (توفيق، 1997، صفحة 23)

وقد لخص "Pearce" السياحة، بأنها كل العلاقات والظواهر الناتجة من الرحلات والبقاء المؤقت للناس المسافرين ولأغراض الاستجمام ولقضاء وقت الفراغ. (Page, 2003, p. 7)، وأضاف John Tribe: بأنها أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة ويقومون فيها لمدة لا تزيد عن سنة متتالية، لأغراض الترفيه والعمل وأغراض أخرى لا تتعلق بممارسة نشاط مقابل أجر داخل المكان الذي تمت زيارته. (Alexandre Panosso Netto, 2009 P46)

ومنه السياحة: هي رحلة لأغراض الترفيه أو المتعة أو الاكتشاف. وتشمل السياحة مجموعة من الأعمال والأنشطة التي توفر للسائح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك المنتجات السياحية أثناء سفره أو إقامته في المنشآت السياحية. أي أن السياحة تشمل كافة الخدمات المتعلقة بالسفر، وعنصرها الأساسي هو السائح.

2.2. مفهوم الخدمة السياحية وخصائصها

إن للخدمات السياحية عدة تعاريف تناولها الباحثون من جوانب عدة، ولها خصائص تميزها عن بقية الخدمات الأخرى.

1.2.2. مفهوم الخدمة السياحية

عرفها الألماني E. GURER FERULLER: بأنها ظاهرة تاريخية، ولدت من الحاجة المتزايدة للراحة والمتعة، لتغيير الجو، والشعور بجمال الطبيعة الذي توفره، والشعور بمتعة الإقامة في مناطق ذات طبيعة مميزة وهي ثمرة تطور وسائل النقل. (بن علي، 2017، صفحة 139) بتصرف

إذا هي مجموعة المؤسسات التي تقدم التسهيلات ومختلف أنواع الراحة للسائح عند شراء واستهلاك السلع والبضائع سواء أثناء رحلته أو أثناء إقامته بعيداً عن مكان إقامته الأصلي.

2.2.2. الخصائص السياحية

تتميز السياحة بعدة خصائص تتمثل في: (عميش، 2015، صفحة 29)

- حسب طبيعتها: فهي تتميز بمقومات العرض السياحي النادرة والحساسية الخاصة بنشاط الإنسان، كما تتصف بعدم القدرة على الاحتكار أو النقل من أجل إنتاج سلع سياحية بديلة مع عدم مرونة أسعار المنتجات السياحية مع اختلاف في هذا المنتج.
- حسب تأثيرها: تعد السياحة من القطاعات الخدمية، فهي تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني لأنها

منظومة متكاملة، كما تكون المنافسة في مجال السياحة عالمية بين الدول المختلفة وهي تأثر على الدخل الفردي والقومي.

- حسب عناصرها: فهي تشكل عدة عناصر منها العنصر الحركي، العنصر الساكن أو السائح عنصر الغرض الطبيعي.

من خلال الخصائص السابقة نستنتج أن السياحة تهدف إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في أي بلد (كالشواطئ الرملية، المناخ المعتدل، المناطق الثلجية أو المناطق الجبلية، والأماكن الدينية والتاريخية والأثرية)، واعتبارها مؤشرات جذب للنشاط الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والقضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل مختلفة.

3.2. مؤشرات قياس السياحة

لقد تعددت مؤشرات قياس السياحة، لكن حاولنا حصرها في العناصر التالية:

- إجمالي عدد السياح: يستعمل في تقدير حجم النشاط السياحي.
- ماهي عدد الليالي السياحية: يرتبط بمتوسط إقامة السائح في بلد المضيف وهو يختلف باختلاف الظروف الأمنية.

- جنسيات السائحين: يمثل درجة النمو والتطور السياحي وهما يمثلان علاقة طردية. (الصيرفي، 2010، الصفحات 22-24)

- تدفق السياح: نسبة عدد السياح الوافدين كل سنة
- توفير الهياكل السياحية: كالفنادق، وتوفير الخدمات الأساسية للسياح، كما يمكن الحديث كذلك عن الإيرادات المالية التي تحققها السياحة من العملة الصعبة والوطنية وهي أكبر مؤشر على التنمية السياحية في البلد وتوفير مناصب شغل. (بن حميدة و لشهب، 2021، صفحة 115)

3. الإطار النظري للنمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تطمح لها كل الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، ولقد تعددت مفاهيمه ومصطلحاته.

1.3. تعريف النمو الاقتصادي

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه: نمو الإنتاج والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بشكل أساسي، دون الحاجة إلى حدوث تغييرات كبيرة وملموسة في الجوانب الأخرى المرتبطة به، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها، حتى الاقتصادية.. (خلف، 2007، صفحة 65)

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (عبد القادر محمد عبد القادر، 2003، صفحة 11)

ومن هذا التعريف البسيط للنمو يمكن الإشارة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني يجب أن يفوق معدل نمو السكان.

وكتعريف شامل يمكن القول بأنه: نمو الإنتاج والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بشكل أساسي، دون

الحاجة إلى حدوث تغييرات كبيرة وملموسة في الجوانب الأخرى المرتبطة به، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها، حتى الاقتصادية.

2.3. محددات النمو الاقتصادي

يجمع الاقتصاديون على أن محددات النمو في الناتج الكلي تنحصر بشكل رئيسي في العوامل التالية: (طالب ، 2004 ، صفحة 183)

- النمو في قوة العمل: ويحدث النمو في قوة العمل إما بسبب النمو السكاني أو بسبب زيادة معدل المشاركة في قوة العمل.

- الاستثمار: ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، والاستثمار المادي يشمل الإضافة لرأس المال المادي كالمصانع والآلات ووسائل النقل والاتصال. أما الاستثمار البشري فيشمل الاستثمار في التعليم والتأهيل والتدريب والصحة.

- التغيير التكنولوجي: ويقصد به التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطور منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

3.3. عناصر النمو الاقتصادي: وهناك ثلاثة عناصر رئيسية: (عطية ناصف، 2008، صفحة 334)

- العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، يقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق النسبة (الدخل القومي/السكان). وتتطلب الزيادة في متوسط حصة الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان. وهذا يتطلب أن يكون:

$$(\text{معدل الزيادة في الدخل} / \text{معدل الزيادة في عدد السكان}) < 1$$

-العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة. ويتم قياس الدخل الحقيقي عن طريق: الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار، ولذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط حصة الفرد من الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم). وهذا يعني أن الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي تتطلب ما يلي:

$$(\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي} / \text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار}) < 1$$

- العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. إن استمرار الزيادة في متوسط حصة الدخل الحقيقي للفرد يتطلب أن تكون هذه الزيادة نتيجة لزيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة كحصول البلدان على مساعدات خارجية. لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي سرعان ما تختفي عند تصديرها إلى الخارج لظروف طارئة. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون هذا الارتفاع مستقراً، أي أنه لا يتعرض لتقلبات قوية في معدله من فترة إلى أخرى.

4. تطور السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2021)

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي ارتبط نموه بتطور العديد من القطاعات خاصة النقل بكل فروعها الجوي والبحري...، وفيما يلي يمكن تشخيص تطور السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر عبر حقبة من الزمن أي خلال الفترة 2005-2021 وذلك كما يلي:

1.4. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2005-2021)

يعتبر النمو الاقتصادي عملية يزداد فيها الدخل الحقيقي بشكل تراكمي ومستمر على مدى فترة زمنية طويلة، بحيث تتجاوز هذه الزيادة معدل النمو السكاني، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لتطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2021).

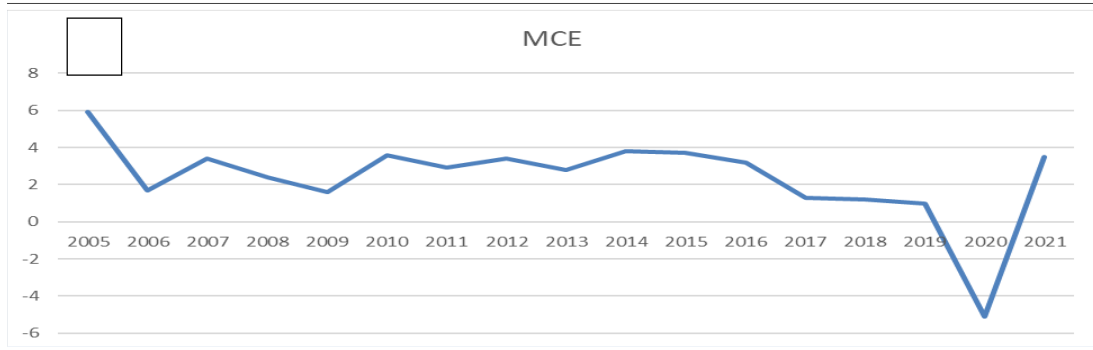
الجدول رقم 1. معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005-2021 الوحدة: (%)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
MCE	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
MCE	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	1	-5,1	3,5

المصدر: 2023 <https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ>

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم 1. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2005-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال المنحنى البياني يمكن تحديد الاتجاهات العامة للنمو خلال العقدين الماضيين من سنة 2005 حتى سنة 2021، حيث يمكن التمييز بين أربع فترات كبرى مر بها الاقتصاد الوطني:

من سنة (2005 إلى 2006)، ومن سنة (2019 إلى 2020) هناك انخفاض في قيمة معدل النمو الاقتصادي من 5,1% إلى 1,7%، حيث بلغت قيمته 4,2% وذلك راجع إلى ركود اقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط.

ومن سنة (2006-2016)، كان تذبذب في قيمة معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ عام 2009 أدنى مستوى له بما يعادل 1,6%، وهذا راجع لتراجع الطلب وأسعار النفط تحت تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. وفي سنة 2010، ومع عودة النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بلغ معدل النمو 3,6%

ومن (2016-2020)، بدأ النمو الاقتصادي في الجزائر بالانخفاض حيث بلغت قيمته من 1.7% إلى أن وصل إلى أدنى حد (-5.1)، بسبب أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي بقيت مستمرة منذ سنة 2014. وقد أثرت هذه الأزمة على نحو حاد في الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع الإيرادات النفطية.

ومن (2020-2021)، عادت إلى الارتفاع إلى أن وصلت 3.5 في سنة 2021، وهذا راجع لانتعاش الاقتصاد بعد ارتفاع أسعار النفط، حيث انتقل من 42,12 دولار للبرميل في 2020 إلى 70,89 دولار للبرميل في 2021، ما يمثل ارتفاعا ب 28,77 دولار للبرميل أي بنسبة 68,30%. وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي تعرض لها معظم دول العالم بسبب جائحة كورونا.

نستنتج مما سبق، أن تطور معدل النمو في الجزائر يبرز حقيقة جلية، وهي الاعتماد شبه الكلي للدولة على قطاع الإيرادات النفطية، وبالتالي جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية كالتقلبات في أسعار النفط، ما يترتب عليه في النهاية أن الركود في قطاع المحروقات يرمي بثقله على النشاط الاقتصادي الوطني، وهو ما يستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات.

2.4. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

خلال الفترة من 2001 إلى 2019، قامت الجزائر بعدة برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030. وخصصت الجزائر مبالغ ضخمة لهذه البرامج التنموية، والتي تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين حياة الأفراد، والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

وقد أبرزت الأزمة النفطية 2014 أنها كانت اختبار حقيقي لاقتصاديات دول العالم، أما بالنسبة للجزائر فقد أبرزت النقاط السلبية، والمتمثلة في الاعتماد المفرط لاقتصاد الوطن على قطاع المحروقات، وفي هذا الصدد، استعرضت الحكومة الجزائرية عام 2016 أبرز معالم النموذج الاقتصادي الجديد الذي تسعى إلى تجسيده بين عامي 2016 و2019 لمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط، هذا النموذج الجديد يتمثل في تحرير اقتصاد البلاد من الاعتماد على الوقود من خلال إصلاح الضرائب، وجعل الميزانية تخدم النمو مع إنشاء قاعدة صناعية وإنتاجية قوية من خلال تحسين مناخ الشركات، ورفع مستوى المنتج المحلي، ومحاربة الفساد والبيروقراطية. (Ministère Des Finance، 2016، صفحة 20)

3.4. واقع تطور قطاع السياحة في الجزائر خلال (2005-2021)

تتمتع الجزائر بموارد سياحية مهمة من مقومات تاريخية وثقافية وجغرافية، لكن واقع السياحة لا يعكس هذه الموارد المتاحة، ولذلك سيتم التطرق لهذا الواقع اعتمادا على ما هو متوفر في الإحصائيات على الموقع الرسمي لوزارة السياحة.

1.3.4. تطور الخدمات السياحية في الجزائر خلال (2005-2021)

تتمثل الخدمات السياحية (ST) المصريح بها في بيانات البنك الدولي في النسبة المئوية لواردات الخدمات من ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح ذلك:

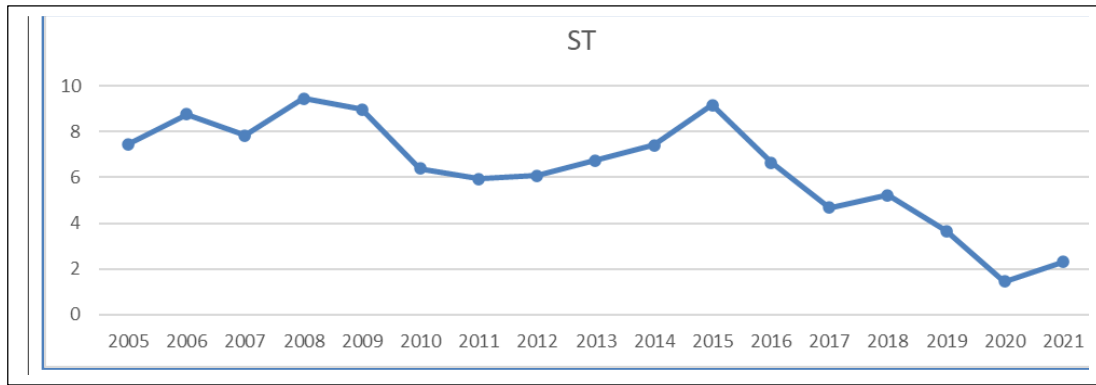
الجدول رقم 2. تطور الخدمات السياحية في الجزائر خلال (2001-2021) (%)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
ST	7,46147607	8,75796178	7,84357363	9,45109996	8,96920
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ST	6,39282	5,9365	6,0829	6,7437155	7,41471167
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ST	9,1690345	6,64263443	4,66875	5,22531	3,6652

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ>

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم 2. تطور الخدمات السياحية في الجزائر خلال (2001-2021) (%)



م إ م أ

248

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

يمثل المنحى البياني تغيرات الخدمات السياحية في الجزائر خلال 2021-2005، حيث نلاحظ أن:

من (2008-2005)، ومن (2012-2015) زيادة في قيمة الخدمات السياحية حيث بلغت اقصى قيمة لهذه الفترة ب 9.1690345%

من (2012-2008)، (2015-2021) انخفاض في قيمة الخدمات السياحية حيث بلغت أدنى قيمة لها ب 1.4577%.

2.3.4. واقع قطاع الخدمات السياحية في الجزائر خلال (2005-2021)

أ- وضع القطاع السياحي ضمن السياسة العامة والبرامج التنموية في الجزائر

يبين محتوى البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014) انعدام الاهتمام بالقطاع السياحي ضمن سياسة الدولة، الا بعض الجوانب والإجراءات مثل القانون المتعلق بتطوير الاستثمار 20 أوت 2001 والقانون المتعلق بالتنمية المستدامة في 17 فيفري 2003 وغيرها... (مستوي، 2018-2019، صفحة 64)

بعد ذلك أطلقت الجزائر عدة برامج لتطوير قطاع السياحة في الجزائر آخرها المخطط الشامل لتنمية السياحة في الجزائر إلى غاية 2030. لكن عرفت إجمالي المشاريع السياحية وتيرة منخفضة، هذا ما يُفسر بنقص التمويل الموجه للقطاع السياحي وكذا غياب هيئة مختصة في تمويل القطاع السياحي، بالإضافة إلى

التأخر في تصنيف مناطق التوسع والمواقع السياحية (ZEST) ودراسة مخططات الهيئة السياحية (PAT) الخاصة بكل منطقة توسع وموقع سياحي. (غزالي و إدير، 2020، صفحة 186)

ب- واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر (2017-2021)

في سنتي (2017-2018)، لوحظ أن عدد السياح الأجانب وغير المقيمين الذين دخلوا الجزائر 2039444 سائح في 2016 مقابل 2450785 سائح في 2017 أي تطور 20,17% بين السنوات السابقة وأما في 2018 تم دخول 2657113 سائح.

أما في (2019-2021)، تأثر قطاع السياحة سنة 2019 وهذا ما أدى الى انخفاض في ميزان المدفوعات في حصة قطاع السياحة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وكذلك حجم العمالة وحسب تصريحات الديوان الوطني للإحصائيات فان الناتج المحلي الخام وصل الى 0.3% (خارج المحروقات 2.8%) (نور الدين ناصري، 2022، ص 126) جراء تفشي جائحة كورونا.

ج- واقع تطور السياحة الدولية في الجزائر_عدد الوافدين (NT)

السائحون الدوليون الوافدون هم عدد السائحين المسافرين إلى بلد آخر غير البلد الذي يقيمون فيه عادة، ولكن خارج بيئتهم المعتادة، لمدة لا تتجاوز 12 شهرًا والغرض الرئيسي من الزيارة هو عدم المشاركة في نشاط يحصلون عليه على تعويض من البلد الذي يزورونه. والجدول التالي يوضح ذلك:

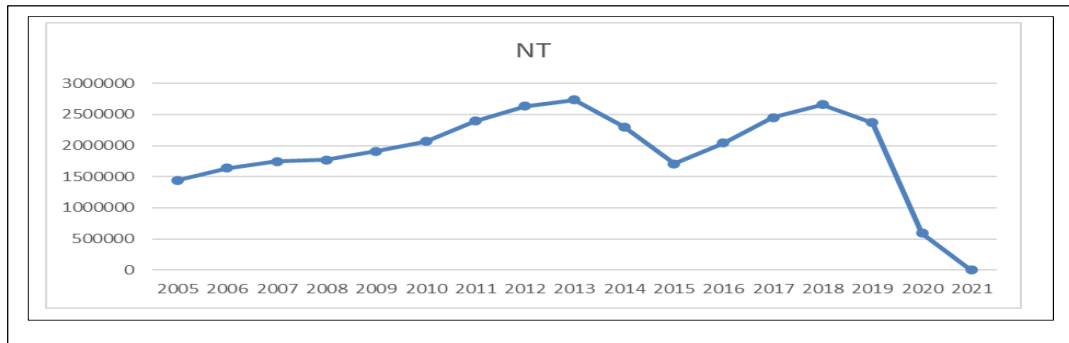
الجدول رقم 3. عدد الوافدين السياحيين الى الجزائر خلال (2005-2021)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
NT	1443000	1638000	1743000	1772000	1912000	2070000
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
NT	2395000	2634000	2733000	2301000	1710000	2039000
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	
NT	2451000	2657000	2371000	591000	66 9950	

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ>

والشكل التالي يوضح أكثر هذا التطور:

الشكل رقم 3. تطور عدد الوافدين السياحيين الى الجزائر خلال (2005-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

يبين المنحنى تطورات عدد الوافدين السياحيين الى الجزائر خلال 2005-2021، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن هناك نمو متذبذب لعدد الوافدين السياحيين الى الجزائر، حيث يرتفع عدد الوافدين ليصل الى 2733000 سائح في الفترة (2005-2013)، و 2657000 سائح في الفترة (2015-2018) بينما هناك تناقص في عدد الوافدين في الفترة (2013-2015) الى أن وصل الى 1710000 سائح، وهذا راجع الى عدم الاهتمام بالقطاع السياحي وتهميشه، وفي الفترة (2018-2021) بلغت قيمتهم 591000 سائح، وهذا نتيجة الغلق الذي فرضته الجزائر بسبب جائحة كورونا.

د- واقع تطور الإيرادات السياحية الدولية (RT):

تشمل إيرادات السياحة الدولية نفقات الزوار الدوليين الوافدين، بما في ذلك مدفوعات شركات النقل المحلية لغرض النقل الدولي. ويجب أن يشمل هذا الدخل جميع المبالغ المدفوعة مقدماً مقابل السلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها في بلد المقصد. والجدول التالي يوضح ذلك:

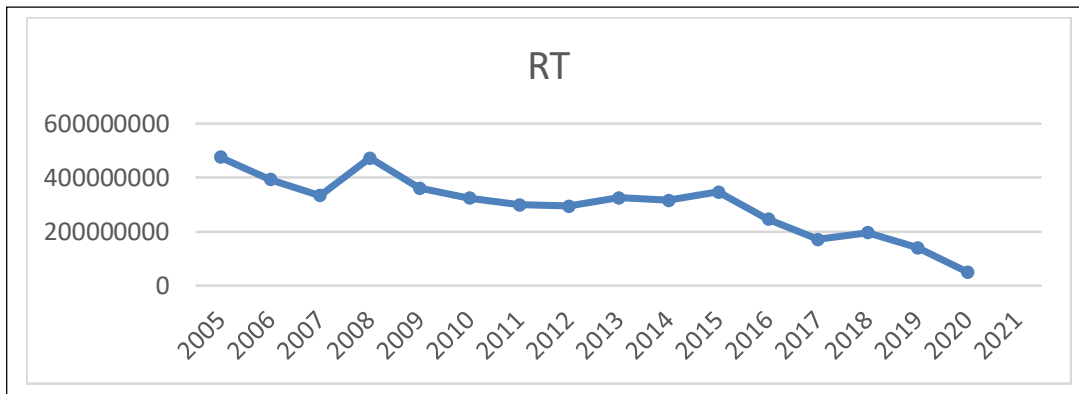
الجدول رقم 4. تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال (2005-2020) بالدولار الأمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
RT	477000000	393000000	334000000	473000000	361000000
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
RT	324000000	300000000	295000000	326000000	316000000
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
RT	347000000	246000000	171000000	196500000	140000000
السنة	2020	2021			
RT	50000000				

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ>

والشكل التالي يوضح أكثر هذا التطور:

الشكل رقم 4. تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال (2001-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

يبين المنحنى تطورات الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2005-2021، حيث نلاحظ تناقص في الإيرادات السياحية وعدم تطورها، أي انخفاض في قيمة المبالغ المدفوعة من قبل الزوار الدوليين القادمين.

4.4. علاقة قطاع الخدمات السياحية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

اختلفت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات دول العالم من دولة لأخرى، هذا ما جعلنا نحلل مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتشخيصها خلال الفترة 2005 إلى 2021.

1.4.4. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

إن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يعكس حجم الدخل السياحي الناتج عن إنفاق السائح على مختلف السلع والخدمات السياحية (النقل والإقامة وغيرها). وبالنسبة للجزائر، فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي منخفض للغاية، كما يتضح من مايلي:

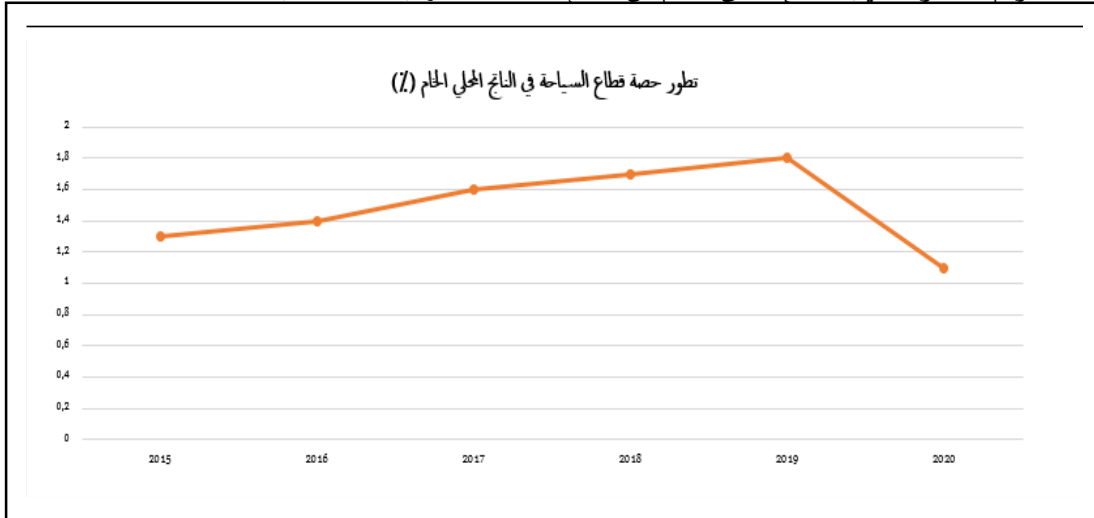
الجدول رقم 5. نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2020)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015
المساهمة	1.7	1.2	1.7	2.05	2.3	2.5	1.7	2.05	2.5	2.3
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات				
المساهمة	1,4	1,6	1,7	1,8	1,1					

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ماي 2023

يوضح الجدول السابق بأن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا ولم تتجاوز 2.5% كحد أقصى خلال الفترة المدروسة، وتعتبر هذه النسبة منخفضة للغاية نظرا بالإمكانات السياحية المتوفرة في الجزائر، والتي تؤهل القطاع أن يكون مصدرا للدخل بدل المحروقات. وقد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 1,2% ويعود هذا ليس نتيجة لانخفاض إيرادات قطاع السياحة فقط، بل لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة على الرغم من ارتفاع أسعار النفط من 60 دولار للبرميل الواحد سنة 2005 إلى 66,05 دولار للبرميل الواحد، وتفسير ذلك يرجع لانخفاض وتيرة انجاز المشاريع التنموية السياحية، وسنة 2020 بنسبة 1,1% ويعود هذا الانخفاض لانعكاس جائحة كورونا على عدد الوافدين إلى الجزائر. والشكل التالي يوضح هذا التطور.

الشكل رقم 5. تطور نصيب الناتج المحلي الخام من قطاع السياحة للفترة (2005-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

ومما سبق يمكن أن نفسر تدني مساهمة قطاع السياحة ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على أنها ترجع إلى عدم التنمية الاقتصادية لهذا القطاع منذ الاستقلال، وعدم اهتمام الجزائر بالسياحة بسبب اعتمادها على المحروقات بشكل أساسي في دخلها، بالإضافة إلى اهتمامها به إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج التي حققها القطاع.

تطور ميزان المدفوعات الناتج عن الرحلات السياحية:

إن ميزان المدفوعات هو جميع المعاملات الاقتصادية بين بلد ما وبين دول العالم خلال سنة، وعليه ينتج ميزان المدفوعات عن الرحلات السياحية من الفرق بين الإيرادات والنفقات الخاصة بهذه الأخيرة بالعملة الأجنبية.

الجدول رقم 6. تطور ميزان المدفوعات - بند السفر (مليون دولار أمريكي)

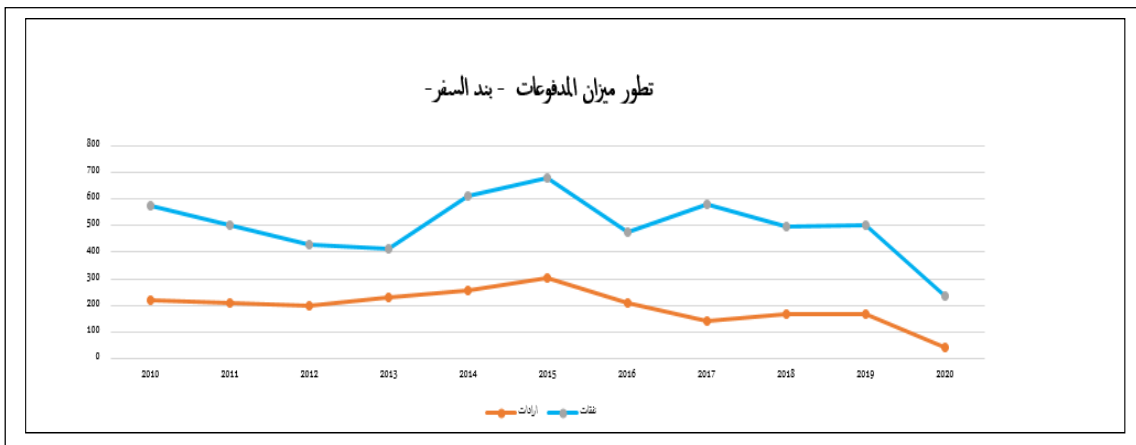
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	219	208	196	230	258	304	209	140.5	169	165	42.9
النفقات	574	502	428	410	611	677	475	580	494	500	232.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2003

الشكل رقم 6. تطور ميزان المدفوعات - بند السفر (مليون دولار أمريكي)

م إ م أ

252



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق والشكل: يتضح لنا جليا أن نفقات ميزان المدفوعات - بند السفر أكبر من الإيرادات، وبالتالي يُعتبر قطاع السياحة من حيث النقل ضعيف جداً، لأن دخله لا يغطي نفقاته، وهو غير مستقر، يرتفع وينخفض من سنة إلى أخرى ويميل إلى الانخفاض خاصة في السنوات العشر الماضية. ويمكن تفسير المداخيل السياحية بتسربها نحو السوق الموازية، بالإضافة إلى طبيعة السياح الوافدين إلى الجزائر فأغلبهم من "جزائريين المهجر" الذين تقل نفقاتهم السياحية عن إنفاق السياح الأجانب، لأنه غالبا ما يتم استقبالهم من قبل عائلاتهم وبعضهم يمتلك منزل خاص به هنا في الجزائر.

5. تقدير نموذج الانحدار البسيط بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي

لدراسة النموذج القياسي المقدر والخاص بـ (إيرادات السياحة والوافدين السياحيين) والنمو الاقتصادي

في الجزائر، قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من خلال صلاحيته من الناحية الإحصائية والاقتصادية، وبعدها يتم اختيار أفضل نموذج لاختباره من الناحية القياسية.

1.5. الدراسة القياسية

لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من قاعدة البنك الدولي (نمو إجمالي الناتج المحلي، عدد الوافدين من السياحة الدولية، الإيرادات السياحية)، وهذا لقياس أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى غاية 2021، حيث لدينا متغيرين مستقلين يمثلان القطاع السياحي ومتغير تابع:

MCE: المتغير التابع، بالنسبة لدراستنا يمثل النمو الاقتصادي نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

NT: المتغير المستقل الأول، بالنسبة لدراستنا يمثل عدد الوافدين من السياحة الدولية

RT: المتغير المستقل الثاني، بالنسبة لدراستنا يمثل الإيرادات السياحية

بعد جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي وشكل الدالة المعبرة على هذا النموذج، وتعد أول خطوة لبناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1.1.5. تقدير نموذج الانحدار المتعدد لأثر قطاع الخدمات السياحية على النمو الاقتصادي

لقياس أثر قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في الجزائر، استخدمنا تقنية المربعات الصغرى (OLS) باستعمال برنامج (Eviews)، وتم تحديد فترة الدراسة ب(2005-2021) لعدم توفر بيانات قطاع السياحة قبل سنة 2005. أما البيانات الإحصائية تم الحصول عليها من قاعد بيانات البنك الدولي. والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم 7. تقدير نموذج الانحدار المتعدد لأثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: MCE
Method: Least Squares
Date: 06/22/23 Time: 15:42
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NT	1.83E-06	6.07E-07	3.009317	0.0101
RT	1.52E-08	2.93E-09	5.193559	0.0002
C	-5.922515	1.550037	-3.820886	0.0021
R-squared	0.732907	Mean dependent var		2.300000
Adjusted R-squared	0.691815	S.D. dependent var		2.341225
S.E. of regression	1.299716	Akaike info criterion		3.529530
Sum squared resid	21.96041	Schwarz criterion		3.674390
Log likelihood	-25.23624	Hannan-Quinn criter.		3.536948
F-statistic	17.83607	Durbin-Watson stat		2.069621
Prob(F-statistic)	0.000188			

Estimation Command:

=====

LSMCE NT RT C

Estimation Equation:

=====

$$MCE = C(1)*NT + C(2)*RT + C(3)$$

Substituted Coefficients:

=====

$$MCE = 1.8260976562e-06*NT + 1.52195204392e-08*RT - 5.92251514041$$

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

$$Y = - 5.92 + 1.826.X_1 + 1.521.X_2$$

1X (NT): إجمالي الناتج المحلي

2X (RT): الإيرادات السياحية

Y (MCE): عدد الوافدين من السياحة

2.1.5. اختبار معلمات النموذج:

م إ أ

254

- اختبار المعلمة β_0 : حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية تدل عليها قيمة ستيودنت المحسوبة ($t=4.371027$) بمعنوية ($prob=0.0008$) أقل من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة ($\alpha=0,05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن قيمة β_0 المقدر غير معنوية وقبول الفرضية البديلة بأنها معنوية.

- اختبار معنوية β_1 : نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية تدل عليها قيمة ستيودنت المحسوبة ($t=-3.503709$) بمعنوية ($prob=0.0039$) أقل من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة ($\alpha=0,05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن β_1 المقدر غير معنوية وقبول الفرضية البديلة القائلة أنها معنوية.

من خلال ما سبق، وبناء على معنوية معلمات النموذج المقدر نستنتج أن النموذج الإحصائي للدراسة معنوي.

3.1.5. اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:

نستعمل في هذا الاختبار كلا الاختبارين اختبار فيشر (F) واختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R^2 -اختبار فيشر (F): يهدف هذا الاختبار إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال دراسة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

H1: تنص على وجود على الأقل علاقة تربط بين المتغير التابع والمستقل.

من خلال الجدول رقم (7) نجد أن قيمة فيشر المحسوبة تساوي (F=12.27598)، بمعنوية (prob=0.003886) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (α=5%) ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه توجد علاقة خطية بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر. ومنه يمكن القول إن للنموذج معنوية إحصائية جيدة.

- اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R²: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد قدرت ب (R²=0.732907)، حيث أن تغيرات قطاع السياحة تفسر 73,29% من تغيرات النمو الاقتصادي أي أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرين، أما الباقي فتفسره العوامل الأخرى الغير مدرجة في النموذج.

بعد تأكدنا من وجود علاقة خطية بين قطاع السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، يجب التأكد من خلوه من المشاكل القياسية والاحصائية بإجراء عدة اختبارات للتأكد من جودة النموذج (اختبار مشكلة التباين، اختبار مشكلة عدم ثبات الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي).

4.1.5. اختبارات جودة النموذج

- اختبار مشكلة التباين:

الجدول رقم 8. اختبار مشكلة التباين لنموذج الانحدار المتعدد المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.685330	Prob. F (1,13)	0.4227
Orbs*R-squared	0.751166	Prob. Chi-Square (1)	0.3861

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/22/23 Time: 15:44

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.939717	0.462165	2.033295	0.0630
RESID^2(-1)	0.198256	0.239484	0.827847	0.4227

R-squared	0.050078	Mean dependent var	1.216281
Adjusted R-squared	-0.022993	S.D. dependent var	1.222890
S.E. of regression	1.236869	Akaike info criterion	3.386610
Sum squared reside	19.88799	Schwarz criterion	3.481016
Log likelihood	-23.39957	Hannan-Quinn criter.	3.385604
F-statistic	0.685330	Durbin-Watson stat	1.994910
Prob(F-statistic)	0.422695		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

- اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء:

الجدول رقم 9. اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء لنموذج الانحدار المتعدد المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NT	-5.97E-08	6.76E-07	-0.088314	0.9312
RT	3.18E-11	3.24E-09	0.009815	0.9923
C	0.118868	1.679909	0.070759	0.9449
RESID(-1)	-0.145296	0.309932	-0.468799	0.6484
RESID(-2)	0.058444	0.327788	0.178299	0.8617
R-squared	0.024609	Mean dependent var		7.77E-16
Adjusted R-squared	-0.330079	S.D. dependent var		1.209970
S.E. of regression	1.395447	Akaike info criterion		3.754613
Sum squared resid	21.41999	Schwarz criterion		3.996047
Log likelihood	-25.03691	Hannan-Quinn criter.		3.766977
F-statistic	0.069381	Durbin-Watson stat		1.763320
Prob(F-statistic)	0.989949			

م إ م أ

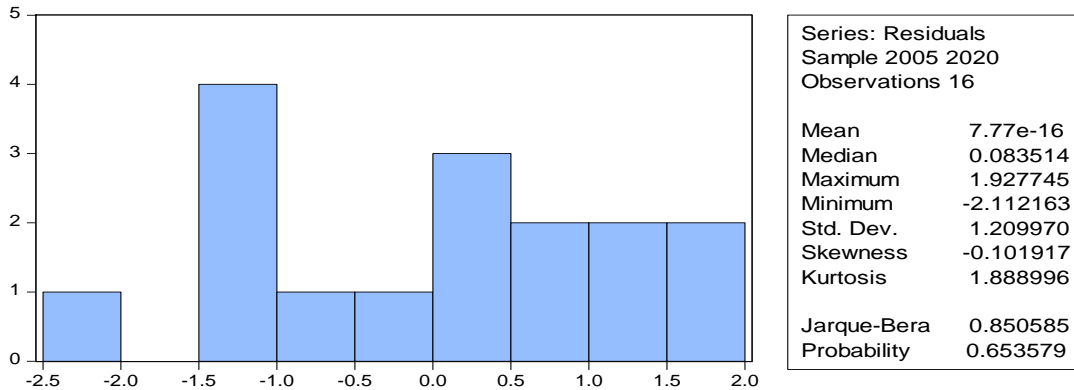
256

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول رقم (9) اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey الذي يفحص ثبات تباينات الأخطاء أن قيمة الاحتمالية لفيشر F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم 09. نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الشكل رقم (09) اختبار توزيع البواقي أن احتمالات إحصائية جاك-بيرا "Jarque-Bera" أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

بعد تأكدنا من خلو نموذج الدراسة المقدر من الأخطاء القياسية والاحصائية، يمكننا القيام بالدراسة الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المتغيرات السابقة مع مراعاة توافقها مع النظرية الاقتصادية.

2.5. الدراسة الاقتصادية ومناقشة النتائج:

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews10 نلاحظ أن معامل قطاع السياحة إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين التابع (النمو الاقتصادي) والمستقل (قطاع السياحة). حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في معدل عدد الوافدين من السياحة الدولية يقابلها بالضرورة زيادة في معدل النمو الاقتصادي بقيمة (1.826) وكل زيادة بوحدة واحدة في معدل إيرادات السياحة في الجزائر يقابلها بالضرورة زيادة في معدل النمو الاقتصادي بقيمة (1.521)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وهذا راجع طبيعا لمجموعة من الاعتبارات تم الاعتماد عليها في الاقتصاد الجزائري تتمثل في: استفادة قطاع السياحة في الجزائر من استراتيجية طويلة المدى تجسدت في مخطط التنمية السياحية التوجيهي لعام 2030، الذي يتضمن خمس مراحل قادرة على تنشيط السياحة الجزائرية وتعزيز جاذبية الوجهة السياحية الجزائرية في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من قيام الجزائر بمشاريع تنموية في القطاع السياحي إلا أنها مازالت تعاني من عدة مشاكل تعرقل مسار الاستثمار السياحي في الجزائر، من بينها:

صعوبة تمويل المشاريع السياحية التي تتميز بضخامة تكاليفها، وغياب هيئة مختصة في التمويل السياحي، بالإضافة إلى مشكل العقار السياحي الذي يشكل عائق أساسي بالنسبة للمستثمرين.

تأثر السياحة الجزائرية سلبا جراء انعدام الأمن والفوضى والإرهاب التي عرقلت المستثمر والسائح الأجنبي، رغم ما اعتمده الجزائر من تدابير لإعطاء صورة سياحية إيجابية عن الجزائر دوليا.

إن انخفاض نمو إعداد المشاريع السياحية كان له أثر سلبي على قدرة الاستقبال السياحي في الجزائر، لأن الأهداف المرسومة شهدت تأخيرا كبيرا في عدد الوفود السياحية المخطط استقبالها، مما أثر سلبا على حجم العائدات السياحية في الجزائر بالعملة الصعبة وانخفاض مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

6. خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على تطور القطاع السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2021، وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم التطرق الى التحليل الوصفي للمؤشرات الأساسية للقطاع السياحي والنمو الاقتصادي، ليتم بعد ذلك بناء نموذج قياسي اقتصادي لتبيان الأثر.

1.6. النتائج

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

أن التدفقات السياحية الداخلية في الجزائر منخفضة مقارنة بالسياحة الخارجية. حيث تم تسجيل خروج المواطنين الجزائريين أكبر من دخول السياح الأجانب إلى البلاد، مما يدل على انخفاض ربحية قطاع السياحة وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

• كما كشفت الدراسة عن وجود تأثير طفيف لقطاع السياحة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يؤكد ضعف أداء التنمية السياحية في الجزائر وعجز تطبيق استراتيجيتها المعتمدة. وهذا راجع لعدم اعطاء الاقتصاد الوطني أولوية لها، بسبب اعتماده على المحروقات كمورد أساسي للعملة الصعبة دون الاعتماد على القطاعات الأخرى.

وجود مشكل العقار السياحي، والمتمثل في مشكل التمويل الذي يعرقل إنجاز المشاريع السياحية، وذلك راجع لطبيعة الاستثمارات السياحية التي تتميز بتكلفتها العالية وطول تحصيل مردوديتها، والتي لا تتوافق مع القروض التي تمنحها البنوك، بالإضافة إلى عدم وجود منظمة متخصصة في تمويل المشاريع السياحية. في الأخير، ومما تقدم يبدو جليا أن أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال محدود جدا، أي عدم وجود صناعة سياحية فعلية ومتطورة.

2.6. التوصيات

تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي، وإقامة شركات مع الدول الرائدة في السياحة من أجل اكتساب الخبرات واستغلالها في تحقيق تنمية في القطاع السياحي.

التأكد من استكمال المخططات السياحية على مستوى الولايات في الجزائر، مع ضرورة اتمام الأقطاب والقرى السياحية، لأنها تعتبر الركيزة التي تجعل من الجزائر مركز جذب سياحي بامتياز، مع ضرورة فرض رقابة صارمة لتنفيذ هذه المخططات؛

القضاء على مشكل تمويل المشاريع السياحية، وتذليل كل العقبات التي تعرقل إتمام العقار السياحي ومشكل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛

توفير أمن وسلامة السياح الوطنيين والأجانب في كل المرافق السياحية؛

تقديم أسعار تنافسية مع خدمات ذات جودة عالية.

7. الإحالات والمراجع

المؤلفات

إيمان عطية ناصف. (2008). مبادئ الإقتصاد الدولي. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ، مصر.
عطية عبد القادر محمد عبد القادر. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

فليح حسن خلف. (2007). ادارة المعرفة (الإصدار الطبعة 1). عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

ماهر عبد العزيز توفيق. (1997). صناعة السياحة. دار زهدان للنشر والتوزيع، الأردن.

محمد الصيرفي. (2010). تنشيط المبيعات السياحية، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر.

محمد عوض طالب . (2004). مدخل إلى الإقتصاد الكلي، عمان، الأردن: معهد الدراسات المصرفية.

الأطروحات

سميرة عميش. (2015). دور استراتيجية الترويج في تكيف وتحسين الطلب السياحي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، 29. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

المقالات

لخضر بن عليّة. (2017, 03 20). تفعيل التنمية المستدامة من خلال الاستثمار السياحي. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد الثامن (العدد الاول)، الصفحات 137-155.

مريم بن حميدة، و احمد لشهب. (30 جوان, 2021). البيئة السياحية وتأثيرها على تطوير القطاع السياحي الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 8 (العدد 2)، الصفحات 110-129.

Macintosh, R., & and Others. (1995). Tourism Principles, Practices and Philosophies (Vol 7). Printed in USA by John Wiley & Sons Inc.

Page, S. J. (2003). Tourism Management Managing for Change (Vol. 1). London: Printed in Italy.

Alexandre Panosso Netto, What is tourism? Definitions, theoretical phases and principles, December 2009, University of São Paulo

مواقع الانترنت

<https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ>, 2023

م إ م أ

259